

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).

كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي

أ.د. علي محمد كريم المشهداني

كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد

٢٠٢٦ / ٠١ / ٢٤	: التعديل (Revision)	٢٠٢٦ / ٠١ / ١٠	: الاستلام (Received)
٢٠٢٦ / ٠٩ / ٣٠	: النشر (Published)	٢٠٢٦ / ٠٢ / ١٢	: القبول (Accepted)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المخلص:

تحظى موضوعات قضايا التربية والتعليم في كل دول العالم اهتماما حكوميا وبحثيا، لما لها من أهمية كبيرة في بناء الدولة، وحل اغلب المشاكل التي تواجه الدولة، اذ ارتبط مفهوم التربية والتعليم بالأوضاع العامة التي تتعرض لها الدولة، فلا بد من وجود سياسة عامة تعليمية وتربوية تعمل على تطوير وتقديم المجتمع، اذ عملت لجنة التربية والتعليم النيابية خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، أدت دورا مهما في ترسيخ الاهتمام البرلماني بقضايا التربية والتعليم، واسهمت في وضع الأسس الأولى للعمل الرقابي والتشريعي في هذا المجال، الا ان فاعلية هذا الدور بقيت مرهونة بمدى استجابة السلطة التنفيذية لتوصيات اللجنة، وبقدرة النظام البرلماني على توفير بيئة داعمة لعمل اللجان التخصصية، الامر الذي يؤكد الحاجة الى تعزيز اليات المتابعة والتنسيق لضمان تحقيق اصلاح تعليمي دائم.

The Education Committee and Its Specialized, Activities in the Iraqi Council of Representatives for the period (2006-2010).

Doctoral Candidate

Kareem Nouri Abdullah Mohsen Al-Dulaimi

Supervisor-prof

Dr. Ali Mohammed Kareem Al-Mashhadani

College of Education Ibn Rushd / University of Baghdad

Abstract:

Issues of education attract significant, governmental and societal attention in all countries of the world due to their great importance in state building and in addressing many of the problems facing the state.

The concept of education is closely linked to the general conditions experienced by the country, therefore, the existence of a comprehensive educational and pedagogical policy aimed at development and societal progress is indispensable. In this context, the parliamentary Committee of Education and Teaching played

an important role during the period (2006-2010) in promoting parliamentary attention to educational issues and in contributing to laying the initial foundations for oversight and legislative work in this field . However, the effectiveness of this role remined contingent upon the exetent of the executive authoritys, responsiveness to the committees recommendations, as well as the ability of the parliamentary system to provide a supportive environment for the work of specialized committees.

This underscores the need to strengthen mechanisms of follow-up and coordination in order to ensure the achievement of sustainable educational reform.

مقدمة

يعد العمل البرلماني أحد اهم المرتكزات المهمة والاساسية في تنظيم شؤون الدول المتقدمة، اذ تعمل اللجان النيابية المتخصصة بدور محوري في تفعيل الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب العراقي، ومن بين هذه اللجان برزت لجنة التربية والتعليم بوصفها لجنة دائمة ذات اختصاص مهم وجوهري يراقب قطاع من اهم قطاعات الدولة، يعنى بمتابعة قضايا التربية والتعليم بمختلف مفاصلها، لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في بناء الانسان وتنمية المجتمع وترسيخ أسس الدولة.

تم تشكيل لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب العراقي، استنادا الى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، والنظام الداخلي لمجلس النواب، ضمن أطار توزيع العمل النيابي على لجان تخصصية، تهدف الى دراسة مشروعات ومقترحات القوانين ذات الصلة بالسياسة التعليمية، ومناقشة مشكلات الواقع التربوية، فضلا عن ممارسة الدور الرقابي على أداء الجهات التنفيذية المختصة، ولاسيما التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

كما رتبط نشاط لجنة التربية والتعليم بطبيعة المرحلة السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣، اذ واجه قطاع التعليم تحديات كبيرة تمثلت في تراجع البنى التحتية التعليمية وتذبذب السياسات التربوية، ونقص الملاكات والتمويل، الامر الذي استدعي تفعيل دور اللجنة في مناقشة هذه الاشكاليات داخل قبة البرلمان، واستضافة المسؤولين والخبراء، وتقديم المقترحات والتوصيات التي تسهم في اصلاح المنظومة التعليمية والنهوض بها.

لذلك فان تشكيل لجنة التربية والتعليم ونشاطها يسهم في الكشف عن مدى فاعلية الدور النيابي في معالجة قضايا التعليم، وتوضيح حدود التأثير الرقابي والتشريعي للجنة، كما تعكس طبيعة التفاعل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في واحد من أكثر القطاعات حساسية وتأثيرا في مستقبل قطاعي التربية والتعليم في العراق.

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).

ان تشكيل اللجان التي تخص المجال التربوي سواء قطاع التربية او التعليم العالي والبحث العلمي، هو خطوة أساسية من اجل دراسة واقع التعليم في العراق، لذلك فان لجنتي التربية والتعليم العالي من اللجان الدائمة في مجلس النواب وتكون مهامها متعلقة بمراقبة أداء وزارتي، التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وهما المسؤولتان عن واقع التربية والتعليم في العراق^(١)، لذلك فقد تم تشكيل لجان ذات اختصاصات مختلفة، وأعطيت لهذه اللجان صلاحيات واسعة في مواجهة قرارات الحكومة والعمل على تعديلها كل ضمن اختصاصها، وتتولى هذه اللجان عادة بحث ما يحال اليها من مشروعات القوانين أو الاقتراحات والموضوعات التي تدخل في نشاط الوزارات وتجميع واحصاء البيانات والمعلومات التي تتعلق بهذه الموضوعات لتمكين المجلس من اعطاء رأيه في هذا الموضوع او ذاك عند مناقشته له من خلال طلب مقدم بواسطة رئيس المجلس وعن طريق الوزير المختص، من الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والدوائر الحكومية والمديريات العامة البيانات والوثائق التي تراها لازمة لدراسة الموضوع المحال اليها، وذلك من خلال تشكيل فريق من أعضاء اللجنة للحصول على هذه الوثائق ودراستها والتحقيق بها ويتم ذلك وعن طريق الوزير المختص عادة، وعلى تلك الجهات تقديم ما يطلب منها قبل ان تضع اللجنة تقريرها بوقت محدد^(٢)، وذلك لان اعتماد الهيئات التشريعية الديمقراطية على اللجان في إدارة اعمالها، ويمكن وصف اللجان البرلمانية، بانها عبارة عن مجموعة صغيرة من البرلمانيين تناط بهم مهام محددة، ويعملون على أساس دائم أو مؤقت، بهدف دراسة المسائل المعروضة على الهيئات التشريعية بشكل معمق ومفصل، ويضعون صلاحيات واضحة من أجل تمكين هذه الهيئات من ممارسة واجباتها، الدستورية والقانونية، وتتمثل أهمية اللجان البرلمانية في أنها تمثل ما يطلق عليه القرار السياسي، اذ الأصل العام في الأمور هو ان البرلمان لا يتناول موضوعا بالبحث والمناقشة الا بعد احالته الى احدى اللجان لتقوم بالبحث فيه والانتهاء الى رأي وتوصيات تعرضها على البرلمان، لتتم مناقشة الموضوع المحال اليها في ضوء عمل تلك اللجان^(٣)، وتعد اللجان البرلمانية هي المسؤولة عن طريق مراقبة تلك الوزارات او المؤسسات الحكومية في توثيق سير عملها من خلال تشكيل خلية عمل والحصول على المعلومات المخالفة لسير عمل تلك المؤسسات الحكومية، وكذلك يكلفون بتحضير ملفا كاملا عن عملها وتقديم تقرير عنها^(٤).

أولاً: صلاحيات اللجان البرلمانية في القانون العراقي.

أصبحت الديمقراطية اليوم من سمات الدولة الحديثة، كما يعد البرلمان من أهم معالم المجتمع الديمقراطي، لأنه تجسيد لقيم السيادة الشعبية والحرية والمساواة والمشاركة السياسية، فالبرلمان هو المؤسسة الأكثر ارتباطاً بالجمهور وانفتاحاً عليها، اذ تدور المناقشات داخلية، وقد أعلن النظام الداخلي

لمجلس النواب العراقي انه على كافة الوزارات الالتزام بالقرارات الاستراتيجية والأمر الإداري والتعليمات المهنية الصادرة عنه فضلا عن طلب اللجان من الوزراء نسخا من التقارير التي اعدوها في الزيارات الخارجية التي قامت بها اللجان وفي المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي اشتركوا فيها، وعلى اللجنة المختصة ان تستوضح الوزير المختص فيما تضمنته هذه التقارير، أو أن تطلب حضور رؤساء هذه الوفود لمناقشتهم فيما جاء في اعمال تلك اللجان^(٥)، وقد جاء في نص المادة (٦٩)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، تشكيل اللجان النيابية الدائمة ابتداء من أول جلسة يعقدها المجلس ويتم التصويت على كل عضو من أعضاء اللجان بشكل فردي ويراعي في تشكيلها رغبة العضو واختصاصه وخبرته^(٦)، كما أجاز النظام الداخلي لمجلس النواب للجان مخاطبة اللجان الأخرى داخل المجلس، أو السلطة التنفيذية أو غيرها من الجهات في خارج المجلس عن طريق رئيس اللجنة طبقا للنظام الداخلي الذي يضعه بهذا الشأن، واخبار رئيس المجلس بنسخته من تلك المخاطبات^(٧)، كما إجازة المادة (٧٥)، رابعا من النظام الداخلي لمجلس النواب للجان الاستعانة بالخبراء عند الحاجة اليهم وتحديد أجورهم بعد الاتفاق مع رئاسة مجلس النواب^(٨)، أذ جاء في المادة (٧٦)، من النظام الداخلي لمجلس النواب، أن يكون للجنة الحق الى دعوة أي عضو من أعضاء المجلس لغرض ابداء الراي في القضايا المعروضة عليها، ولا يحق له التصويت ولها الحق في دعوة أي موظف حكومي بعلم مرجعه أو مختص من غير أعضاء المجلس للاستئناس برأيهم ولكل عضو من أعضاء المجلس الحق في حضور اجتماعات اي لجنة بعد استئذان رئيس الجلسة ابداء رايه دون الاشتراك في التصويت^(٩)، كما يجوز للجنة وبموافقة أغلبية أعضائها دعوة أي وزير، أو من هو بدرجته للاستضافة مع اعلام رئيس مجلس الوزراء وعلى المسؤول المدعو حضور اجتماع اللجنة خلال سبعة أيام من تاريخ اعلامه بالدعوة واللجنة الحق وبموافقة اغلبية أعضائها دعوة وكلاء الوزراء وأصحاب الدرجات الخاصة من موظفي الحكومة (مدنيين وعسكريين)، مباشرة للاستيضاح وطلب المعلومات مع اعلام رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بذلك، وتبادل المعلومات بين الحكومة والمجلس، وللجنة توثيق أي لقاء مع أي مسؤول يدخل ضمن صلاحياتها بشكل موثق صوتيا^(١٠)، ووفق المادة (٧٨)، من النظام الداخلي لمجلس النواب يحق للجان أن تطلب تزويدها بالوثائق من الجهات الحكومية والخاصة اذ أجاز النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي للجان الدائمة الطلب بعلم رئاسة مجلس النواب من دوائر الدولة ومنظمات المجتمع المدني تزويدها بالوثائق والمعلومات التي تحتاج اليها^(١١)، وفق المادة (٨١)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي يمنح البرلمان اللجان صلاحيات واسعة منها: (أولاً: على الرئاسة إحالة الموضوعات بكامل وثائقها الى اللجان لدراستها ومناقشتها واتخاذ التوصيات المناسبة في شأنها وأعمالها، ثانياً: تنظيم كل لجنة محضر جلساتها وتثبت أسماء الحاضرين والغائبين من الأعضاء وتدون ما يدور فيها من نقاش وراء وتتخذ قراراتها بالأغلبية وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة)^(١٢)،

كما يحق للجان ممارسة الصلاحيات التحقيقية وتقصي الحقائق وسماع الشهادات من الأشخاص الذين تم استهدافهم من قبل اللجنة لأي وزارة أو دائرة كانت ضمن مسؤولية أعمال تلك اللجان، كما أخط البرلمان في إقرار صلاحيته في اجراء التحقيق بغية تقرير المسؤولية السياسية للحكومة وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية^(١٣)، ونجد أن النظام الداخلي لمجلس النواب قد أجاز في المادة (٨٣) منه على أن يتم تشكيل اللجان المؤقتة ولجان التحقيق بموافقة أغلبية عدد الحاضرين في المجلس بناء على اقتراح من رئيس المجلس ونائبيه، مجتمعين أو من خمسين عضوا من أعضاء مجلس النواب^(١٤)، كما منحت المادة (٨٤)، من النظام الداخلي لمجلس النواب للجنة التحقيق صلاحية دعوة تقصي الحقائق فيما هو معروض عليها من قضايا، ويحق للجنة دعوة أي شخص لسماع أقواله على وفق الطرق الأصولية ولها حق الاطلاع على كل ماله علاقة بالقضية المعروضة عليها من دون المساس بالقضايا المعروضة، ولها الحق الاستعانة بالخبراء ويتم تحديد أجورهم بالاتفاق مع رئيس المجلس ونائبيه مجتمعين^(١٥)، اذ يعد امرا مستقرا في أغلب الأنظمة الدستورية المقارنة ومنها المادة (١١٤)، من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، اذ جاءت المادة نفسها بأنه يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان التحقيق أو يندب عضوا أو اكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلية في اختصاص المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم، ويعد تشكيل اللجان حقا أساسيا لمجلس الأمة، الا أن المشروع وضع عليه بعض القيود حتى لا يسرف المجلس باستخدام هذا الحق تجاه الحكومة، مما يجعل الوزراء مجرد أدوات لتزويد المجلس بالبيانات من هذه القيود المحددة^(١٦)، منها (أولا: يكون طلب التحقيق مكتوبا وموقعا من خمسة أعضاء على الأقل وقد يزيدون على ذلك، ثانيا: أن ينظر طلب التحقيق في الجلسة المحدودة، ولكن اجازت اللائحة الداخلية تأجيله من قبل الوزير المختص أو رئيس الوزراء لمدة أسبوعين على أن يجاب لهذا الطلب، والتأجيل الأكثر من هذه المدة يكون بقرار من المجلس كافة، ثالثا: يسقط طلب التحقيق بنفس أسباب سقوط طلب المناقشة العامة^(١٧)، اذ لم يعالج الدستور العراقي والنظام الداخلي لمجلس النواب العراقي كيفية أداء الشهود لشهاداتهم، بيد ان الامر لا يحول دون اللجوء الى القواعد العامة في القانون ومنها قانون المرافعات المدنية وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الاثبات، ما جاء في المادة (١٣) منه: فيما ينسجم وطبيعة اللجنة البرلمانية وصلاحياتها في استدعاء وطلب المعلومات ضمن الية دستورية وقانونية تحكم هذه اللجان في الحصول على المعلومات^(١٨)، لذلك حدد النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي أسلوبا جديدا لعقد اجتماعات اللجان البرلمانية بموجب المادة (٧٥)، منه، على طريقة اتخاذ القرارات داخل لجان مجلس النواب العراقي، وذلك بان تتخذ اللجان قراراتها بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائها وترفع قراراتها، لرئاسة مجلس النواب بتوقيع رئيس اللجنة، او نائبة، او أعضاء اللجنة او مقررهما^(١٩)، ولم يشر

النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي الى طريقة التصويت الالكتروني سواء، فيما يخص قرارات البرلمان، او لجانه المختصة، خلافا لما جرى عليه العمل في الأنظمة البرلمانية المقارنة اذ تلزم اللجان ان تقدم تقريراً سنوياً لعمل هذه اللجان^(٢٠)، كما لزم النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وضمن اعمال المجلس الداخلية والمختصة بأعمال اللجان البرلمانية، انه على كل لجنة ان تقدم تقريراً الى المجلس عن كل موضوع يحال اليها بغض النظر عن ماهية ذلك الموضوع، ويجب ان يشتمل التقرير على الإجراءات التي قامت بها اللجنة، والأسباب التي استندت اليها في رايها وترفق بتقريرها نصوص المشروعات، او التشريعات محل التقرير و مذكراتها الايضاحية، ويجب ان يتضمن التقرير الآراء المخالفة والآراء التي طرحت من قبل أعضائها في تلك المواضيع^(٢١)، اذ ان جلسات اللجان البرلمانية تكون غير علنية، ولا يجوز حضورها الا لأعضائها وغيرهم من أعضاء المجلس والموظفين في اللجنة ومن تستعين بهم من المستشارين والخبراء وأعضاء الحكومة ولا يجوز ان يحضر ممثلون الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام اجتماعات اللجان إلا باذن من رئيس اللجنة^(٢٢)، كما لزم النظام الداخلي لمجلس النواب الجهات كافة بان تودع نسخ من القرارات الصادرة عن رئاسة الجمهورية وقرارات مجلس الوزراء لدى مكتبة مجلس النواب، وتودع هذه النسخ تحت تصرف لجان المجلس المختلفة وعلية، فان أهمية الأنظمة الداخلية للمجالس النيابية، تتجلى في كونها الأداة الرئيسية في تنظيم سير اعمال المجلس الداخلية^(٢٣)، ووفقاً للمادة (٨٧)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي تم تحديد عمل اختصاصات اللجان الدائمة في مجلس النواب، ومنها: أولاً: ان تكون لكل لجنة دائمة اقتراح القوانين ذات العلاقة باختصاصاتها وفقاً للضوابط التي ينص عليها هذا النظام، ثانياً: تتولى كل لجنة من اللجان الدائمة دراسة مشروعات القوانين المتعلقة باختصاصاتها وابداء الرأي فيها وغير ذلك من الموضوعات التي تحال اليها من رئيس المجلس ونائبيه، وان يكونوا مجتمعين مع دراسة الأمور والمتعلقة بالاختصاصات المبنية في هذا النظام، ثالثاً: الواجب على كل لجنة متابعة ومراقبة حفظ التوازن في المؤسسات ذات العلاقة بالموضوعات المحالة اليها، رابعاً: للجان الدائمة في حدود اختصاصاتها ممارسة المهام التالية: (١- متابعة الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات لتسهيل تنفيذ احكام القوانين النافذة ومتابعة التأخير الحاصل في التنفيذ، ٢- متابعة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والجهات المعنية بتنفيذ أي قانون يتم تشريعه من ضمنها قانون الموازنة المالية العامة في الجانبين الفني والمالي، ٣- عقد جلسات الاستماع الرقابية والتشريعية من اجل متابعة سير تلك الاعمال المناطة بها^(٢٤)).

يظهر للباحث مما سبق: ان اللجان البرلمانية القوية ودون مبالغة الأداء الفعالة ومفتاح تيسير العمل البرلماني او تلعب دور أساسي في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وكذلك الاستعانة بالخبرات المتصلة بالموضوعات المطروحة وتشجيع تبادل المعلومات، اذ استقر الوضع في (دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥)، في البحث على أساس تنظيم احكام اللجان البرلمانية او تقارب الهيكل الإداري

للجان، أي أنه يجب تفعيل دور اللجان في اقتراح مشروعات القوانين ولا يقتصر دورها على دراسة وبحث مقترحات ومشروعات القوانين التي تحال من الأعضاء والحكومة، بل يتوسع ويشمل مجموعات كبيرة من المسؤوليات والمهام المتعددة الأخرى، فمنها أيضا تقوم هذه اللجان في مراقبة أداء السلطة التنفيذية وتقديم التقارير والاستنتاجات والتوصيات، والعمل على اجراء التحقيق، والعمل في المشاركة في السياسات العامة للدولة، أي انها أداة أساسية في العمل البرلماني، اذ تساهم في تعزيز الشفافية في المساءلة والمشاركة الشعبية في ضرورة صنع القرار البرلماني.

ثانيا: هيئة أعضاء لجنة التربية والتعليم النيابية للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

شهد العراق احداثا مختلفة لاسيما في تلك الأعوام ادات بدورها الى احداث تغيرات جذرية في العملية التربوية، وذلك من خلال احداث، التغييرات السياسية والاجتماعية التي شهدها العراق بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لذلك برزت لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب العراقي، كهيئة تشريعية مركزية تهدف الى إعادة هيكليّة وتطوير منظومة التعليم الوطنية، اذ تضمنت مهام تلك اللجنة دراسة مشاريع القوانين والسياسات التعليمية، والاشراف على تنفيذها، بالإضافة الى متابعة أداء وزارة التربية والتعليم العالي، وقد تكونت هذه اللجنة من نواب لديهم اهتمام عميق، بالقضايا التعليمية، لذلك عملوا على مواجهة التحديات التي اثرت على القطاع العام للتعليم، مثل تحديث المناهج، وتحسين البنية التحتية التعليمية، ودعم المعلمين والملاكات التربوية، سعيا لبناء قاعدة تعليمية راسخة تخدم اهداف التنمية الوطنية، لذا قرر مجلس النواب العراقي تشكيل عدد من اللجان البرلمانية التي تتخصص في كل موضوع من المواضيع التي تكون من اهتمام المجلس، وقد صدر في ظل دستور (٢٠٠٥)، النافذ في النظام الداخلي لمجلس النواب، وخصص أنواعها ووظائفها وعلى ضوء ذلك شكلت اللجنة بناءا على طلب هيئة الرئاسة لجنة الفلسفة والاهداف التربوية وقد تم اختيار أعضاء لهذه اللجنة والمعروفة بالجنة التربية والتعليم العالي^(٢٥)، لذلك تسلم العديد من أعضاء مجلس النواب العراقي ومن مختلف الكتل النيابية المواقع الرئاسية منها (رئيس اللجنة، ونائب رئيس اللجنة، ومقرر اللجنة)، وقد عملوا في لجنتي التربية والتعليم العالي خلال الدورات الانتخابية الثلاثة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠١٨)^(٢٦)، ففي بداية الشروع بتشكيل هذه اللجان البرلمانية وتحديد (لجنة التربية والتعليم العالي)، عمل مجلس النواب العراقي المتمثل برئاسة المجلس محمود المشهداني^(٢٧)، خلال انعقاد الجلسة رقم (١٦)، من عام ٢٠٠٦، بتشكيل اللجان النيابية ومنها لجنة التربية والتعليم العالي ودمجها بالجنة واحدة، وقد تم التصويت على أعضاء اللجنة المشكلة بهذا الخصوص بالأغلبية المطلقة^(٢٨)، وقد كان الحد الأعلى لعدد الأعضاء في لجنة التربية والتعليم العالي في الدورة البرلمانية الأولى من ضمن المقرر في النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وهو (١٥)، عضوا^(٢٩)، وتم الاعتماد على ما ورد في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتأكيدا لمبادئ وقيم الدين

الإسلامي الحنيف باعتباره دين الدولة الرسمي ولبناء عراق جديد ديمقراطي نيابي تعددي اتحادي موحد واشراك جميع الطوائف والأديان في العملية السياسية والقرار السياسي، ولأهمية الإشارة الى فلسفة ومهام العملية التربوية والتعليمية ضمن مسيرة العراق الجديد التي تهدف الى إزالة ثقافة التمييز العنصري والطائفي واحتكار السلطة، وعدم احترام الرأي الآخر، ولأجل ترسيخ ثقافة الحوار واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص والمواطنة والمساواة الفعلية في الواجبات والحقوق، واعتمادا على النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي تم الشروع بدمج لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بلجنة واحدة^(٣٠)، اذ تتمتع لجنة التربية والتعليم العالي بملاكات يتراوح عدد موظفيه من (٣-٩)، موظفين يؤدون المهام الإدارية الضرورية، لغرض متابعة أعمال اللجنة بما يتسنى للسادة النواب أعضاء اللجنة بأداء واجباتهم ومهامهم على أكمل وجه وبكل انسيابيه، بدءا من الدعوة الى الاجتماعات وإبلاغ ذوي الشأن بهذه الاجتماعات وتوزيع مشاريع القوانين والوثائق الاصولية، وصياغة واعداد المحاضر والتقارير والمخاطبات الرسمية، وتقديم المساعدة الضرورية لأعضاء اللجنة والمواطنين، ويدير هذه السكرتارية موظف يكون مسؤولا امام رئيس اللجنة والأعضاء من جهة وامام رئاسة مجلس النواب من جهة اخرى^(٣١)، كما تبين من خلال الجلسة الأولى لمجلس النواب العراقي الخاصة بتشكيل أعضاء لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب العراقي في الجلسة المرقمة (١٦)، وفي ادناه أعضاء لجنة التربية والتعليم النيابية للدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ونتمائهم السياسي من خلال الجدول رقم (٢٢)^(٣٢).

ت	اسم النائب	محل الميلاد	سنة التولد	القومية- الديانة
١	علاء مكي عبد الرزاق القر غولي	بغداد	١٩٥٥	عربي- مسلم
-المحافظة - بغداد. -التحصيل الدراسي - شهادة بكالوريوس طب. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - رئيس لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - الحزب الإسلامي العراقي.				

٢	مخلص بلاسم سعدون الزامل	ذي قار	١٩٦٧	عربي- مسلم
-المحافظة - ذي قار. -التحصيل الدراسي - شهادة بكالوريوس- تربية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - نائب رئيس لجنة التربية والتعليم.				

-الكيان السياسي - حزب الدعوة الإسلامي.

٣	زيان أنور رشيد ميران	أربيل	١٩٧٣	كردي - مسلم
-المحافظة - أربيل. -التحصيل الدراسي - شهادة دكتوراه هندسة. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦ - ٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - مقرر لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - الحزب الديمقراطي الكردستاني.				

٤	هاشم رضا علي الخطيب	كربلاء	١٩٧١	عربي - مسلم
-المحافظة - كربلاء المقدسة. -التحصيل الدراسي - شهادة بكالوريوس أدب. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦ - ٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - مستقل.				

٥	مجيد خير الله راهي الزاملي	واسط	١٩٧٤	عربي - مسلم
-المحافظة - واسط. -التحصيل الدراسي - شهادة دكتوراه لغة عربية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦ - ٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - المجلس الاعلى الإسلامي العراقي.				

٦	بلقيس كولي محمد	بغداد	١٩٦٣	عربية - مسلمة
-المحافظة - بغداد. -التحصيل الدراسي - شهادة البكالوريوس - أدب. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦ - ٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - التيار الصدري.				

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
 كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
 أ.د. علي محمد كريم المشهداني

٧	منى حسين عبد علي فرمان	المتنى	١٩٦١	عربية - مسلمة
-المحافظة - المتنى. -التحصيل الدراسي - شهادة البكالوريوس. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - تيار شهيد المحراب - منظمة بدر.				

٨	خليل جدوع عطيه الشياحي	الانبار	١٩٦٧	عربي - مسلم
-المحافظة - الانبار. -التحصيل الدراسي - شهادة دكتوراه علوم إسلامية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - مجلس الحوار الوطني.				

٩	رجاء حمدون عبد الله محمد العبيدي	نينوى	١٩٦٩	عربية - مسلمة
-المحافظة - نينوى. -التحصيل الدراسي - شهاد البكالوريوس. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - الحزب الإسلامي العراقي.				

١٠	عابد احمد دخيل الطائي	بغداد	١٩٧٢	عربية - مسلم
-المحافظة - أربيل. -التحصيل الدراسي - بكالوريوس ادارب. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - مستقل.				

١١	ليلي علي كرم	بغداد	١٩٧٨	كردية - مسلمة
----	--------------	-------	------	---------------

المحافظة - أربيل.
-التحصيل الدراسي - بكالوريوس أدب.
-الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠).
-اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم.
-الكيان السياسي - الحزب الديمقراطي الكردستاني.

١٢	ليلى ثامر فاخر الموسوي	البصرة	١٩٧٣	عربية - مسلمة
-المحافظة - البصرة. -التحصيل الدراسي - بكالوريوس لغة عربية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.				

١٣	ليلى محمد قهرمان	سليمانية	١٩٦٨	كردية - مسلمة
-المحافظة - أربيل. -التحصيل الدراسي بكالوريوس لغة إنكليزية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - الاتحاد الوطني الكردستاني.				
١٤	شهيد حسين مطر الجابري	القادسية	١٩٦٤	عربي - مسلم
-المحافظة - القادسية. -التحصيل الدراسي - بكالوريوس أدب جغرافية. -الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠). -اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم. -الكيان السياسي - حزب الدعوة الإسلامية.				

١٥	أسماء عبد الله صالح	بغداد	١٩٦٩	عربية - مسلمة
-المحافظة - بغداد.				

-التحصيل الدراسي - بكالوريوس علم اجتماع.

-الدورة الانتخابية - (٢٠٠٦-٢٠١٠).

اللجنة البرلمانية - عضو لجنة التربية والتعليم.

-الكيان السياسي - مستقل^(٣٣).

يظهر للباحث مما سبق: ان بعض أعضاء اللجنة المشكلة من قبل مجلس النواب جله لا يملكون الشهادات عليا، انما في غالبيتهم حاصلون على شهادة البكالوريوس، ولعل هذا الامر ليس عيبا او سبة، الى ان التخصص في هذا الإطار يعد دافعا وحافزا أكثر أهمية في حقل المعلومة وتشخيصها.

ثالثا: نشاطات واعمال لجنة التربية والتعليم النيابية.

ان لجنة التربية والتعليم لها نشاطات واعمال محورية على مستوى عال، وذلك لأنها تعد احدى اللجان الدائمة في مجلس النواب العراقي، ولها دور محوري في رسم السياسات العامة للمجلس والرقابة المتعلقة بالقطاع التربوي والتعليمي في العراق وقد برزت أهمية هذه اللجنة في ظل التحديات التي واجهها النظام التعليمي في العراق بعد ٢٠٠٦، لا سيما في مجالات تطوير المناهج، وإعادة تأهيل البنى التحتية للمؤسسات التعليمية، والارتقاء بجودة التعليم في مختلف المراحل الدراسية، كما ان عمل اللجان في عموم المجالس النيابية ينصب على محورين اساسيين^(٣٤)، هما المحور التشريعي، والمحور الرقابي، فضلا عن الاشراف على عمل الوزارات والمؤسسات المعنية بها، الا ان اهم ما يميز عمل اللجنة على صعيد السياسة التربوية والتعليمية هو انها تهتم بدراسة وتقييم كل ما يتعلق بواقع التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والمهني في العراق، فضلا لتقييم واقع التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والسبل الكفيلة بتطويرها ومتابعة المبادرات الدولية المتعلقة بمحور الامية أي محور ما يسمى (الامية التكنولوجية)، والسعي للنهوض بواقع المؤسسات والمناهج والتقنيات بما يتلائم مع مكانة العراق وتاريخه المشرق^(٣٥).

ففي بداية تشكيل اللجان البرلمانية للدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)، السنة التشريعية الأولى، الجلسة الخامسة عشر والمنعقدة في ٢١ حزيران ٢٠٠٦، اذ تم تأجيل التصويت بخصوص لجنة التربية والتعليم، ولم يتم التصويت على اقرار الجلسة السادسة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠٠٦^(٣٦)، وقد تم استئناف جلسة التصويت وخلال الجلسة السادسة عشر في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦، اذ تم التصويت على لجنة التربية والتعليم العالي^(٣٧)، هذا وقد بين النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في الفصل الثالث عشر اختصاصات تلك اللجان، في المادة (٩٥)، ما نصه تختص هذه اللجان بما يأتي: (أولا- متابعة شؤون التربية والتعليم لجميع مراحل ومناهجه، ثانيا- تطوير الجامعات ومراكز البحث العلمي، ثالثا- تعميم ثقافة التسامح وحقوق الانسان التابعة للمدارس والجامعات العراقية بما يخص الطلبة)، مما لاشك فيه ان التشريعات حينما تسن فلا بد من جهة رقابية تشرف وتتابع الجهات التنفيذية

ومدى التزامها بهذه التشريعات ويكمن دورها في تفعيل وانجاح عمل الحكومة المنبثق عن مجلس النواب العراقي، فقد اسندت المهمة الرقابية الى اللجان ذات الاختصاص، وكان للجنة التربية والتعليم العالي، مسؤولية الرقابة على مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي بكل محاورها وتشكيلاتها والاشراف على مجمل فعاليتها من خلال اتباع وسائل عدة ومنها استضافة المعنيين وطلب الملفات والاطلاع على سير اعمال تلك المديرية العامة والوزارات الحكومية^(٣٨)، كما سعت اللجنة الى تفعيل دورها من خلال فعاليات وأنشطة أبرزها استضافة المسؤولين والاستماع الى آرائهم وملاحظاتهم، والاجابة على استفساراتهم المختلفة، وفيما يلي جدول رقم (٢٣)، اذ يوضح عدد جلسات الاستضافة التي قامت بها اللجنة على مدار عمرها التشريعي^(٣٩).

ت	تاريخ الاجتماع	مكان الاجتماع	الضيف	الموضوع
١	٢٠٠٦/٩/٢٠	لجنة التربية والتعليم	وزير التعليم العالي (عبد ذياب جزاع جمعة العجيلي).	-مناقشة فتح قنوات الاتصال بين الوزارة واللجنة.
٢	٢٠٠٧/١/١٨	لجنة التربية والتعليم	المدراء العاميين في وزارة التربية	-اللقاء بحث المشاكل التي تواجهها الوزارة ومناقشة ميزانية الوزارة لعام ٢٠٠٧.
٣	٢٠٠٧/٧/١٩	لجنة التربية والتعليم	وزير التعليم العالي (عبد ذياب جزاع جمعة العجيلي).	-اللقاء بحث المشاكل التي تواجهها الوزارة في إقرار المناهج، وموضوع الملكات التربوية في الوزارة.
٤	٢٠٠٧/٤/١٢	لجنة التربية والتعليم	وزير التربية (خضير موسى جعفر الخزاعي).	١-مناقشة موضوع المطابع الحكومية العراقية. ٢-إيجاد اليه للتعينات في وزارة التربية. ٣-بحث كيفية تحسين الوضع المعاشي للمعلمين والمدرسين. ٤-إعطاء صلاحيات للمدراء العاميين في الوزارة لتسهيل

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
 كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
 أ.د. علي محمد كريم المشهداني

				الأمور الإدارية.
٥	٢٠٠٧/٥/١٢	لجنة التربية والتعليم	وزير التعليم العالي (عبد ذياب جزاع جمعة العجيلي).	-مناقشة بعض المتعلقة بالوزارة وبخاصة موضوع الكوادر التعليمية.
٦	٢٠٠٧/٥/١٣	لجنة التربية والتعليم	وزير المالية (باقر جبر جاسم الزبيدي).	-لمناقشة موضوع قانون منحة الطلبة وسلم الرواتب للمعلمين والمدارسين.
٧	٢٠٠٧/١١/١٩	لجنة التربية والتعليم	وزير العلوم والتكنولوجيا (رائد جاهد فهمي صالح). برفقة السيد وكيل الوزير وبعض المدراء العامين في الوزارة	-للاستفسار على سير العمل في الوزارة والمشاكل والمعوقات التي تواجهها الوزارة.
٨	٢٠٠٨/٢/٧	لجنة التربية والتعليم	نقيب المهن الطبية التقنية العراقية (عبد الأمير محسن حسين الشمري). ونائبه.	-بحث موضوع توصيف خريجو التقنيات الطبية والصحية كما وتم مناقشة بعض المشاكل الإدارية والفنية والمالية للتقنيين.
٩	٢٠٠٨/٥/٢٥	لجنة التربية والتعليم	الوكيل الإداري والمالي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (محمد عبد عطية السراج). مع عدد من المدراء العامين في الوزارة	-لبحث المشاكل التي تواجهها الوزارة والاطلاع على سير العمل في الوزارة.
١٠	٢٠٠٨/٩/٢٢	لجنة التربية والتعليم	وزير التعليم العالي (عبد ذياب جزاع جمعة العجيلي).	-مناقشة أوضاع طلبة الأقسام الداخلية، وكيفية استحداث مباني جديدة لاستيعاب الاعداد الكبيرة في الكليات.
١١	٢٠٠٩/٢/١٩	لجنة التربية والتعليم	ممثلي وزارة التربية من الدائرة المالية	-مناقشة الموازنة الخاصة بوزارة التربية لعام ٢٠٠٩، والبالغة (٥)

مليار دولار امريكي، أي النفقات التشغيلية فقط، باستثناء الانفاق الرسمالي على المباني والمعدات.				
١-مناقشة موازنة وزارة التعليم العالي لعام ٢٠٠٩، ومناقشة تقرير الرقابة المالية الخاص بالوزارة. ٢-موضوع اعفاء رئيس الجامعة المستنصرية (د. تقي الموسوي). ٣-وتم مناقشة مشكلة البعثات والزمالات الدراسية وسبل حلها.	وزير التعليم العالي (عبد ذياب جزار جمعة العجيلي).	لجنة التربية والتعليم	٢٠٠٩ /٤/١٥	١٢
-مناقشة موضوع منح المخصصات الزوجية والأطفال للمعلمين وكذلك موضوع المتقاعدين، والمدرسين.	وفد من وزارة المالية	لجنة التربية والتعليم	٢٠٠٩ /٤/٢٩	١٣
-اعفاء رئيس الجامعة المستنصرية من منصبه وملابسات الحادث.	رئيس الجامعة المستنصرية، (د-تقي علي الموسوي)	لجنة التربية والتعليم	٢٠٠٩ /٥/٢	١٤
-مناقشة ملف التعينات في محافظة ديالى. -مناقشة قضية التدقيق للدفاتر الامتحانية للعام (٢٠٠٩) وكيفية تقديم حلول في عدم التلاعب في الدفاتر الامتحانية. -مناقشة اللجنة لموازنة وزارة التربية والعمل على تبويب الانفاق في هذه الميزانية لتشمل	وزير التربية (خضر موسى جعفر الخزاعي)، ووكيل الوزير عدنان إبراهيم.	لجنة التربية والتعليم	٢٠٠٩/٩/١٦	١٥

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
أ.د. علي محمد كريم المشهداني

أكبر مفاصل التعليم.				
---------------------	--	--	--	--

وخلال الدورة التشريعية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، أدت لجنة التربية والتعليم العالي دورا مهما في متابعة شؤون التعليم، سواء من خلال الاجتماعات الدورية التي عقدتها لمناقشة السياسات التعليمية، او عبر الرقابة على أداء وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، اذ تناولت تلك الاجتماعات قضايا جوهرية، منها تطوير المناهج، وواقع البنية التحتية للمدارس والجامعات، ومعالجة مشاكل القبول المركزي؛ وضمان استقلالية الجامعات، فضلا عن مراجعة التشريعات المهمة التي تخص القطاع العام للتعليم، اذ تعد هذه الاجتماعات مرأت للعمل النيابي المتخصص، كما تعكس مستوى التفاعل بين السلطة التشريعية والقطاعات التنفيذية والخدمية، لاسيما في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي واجهت العراق خلال المدة المنصرمة من مسيرة التعليم في البلد، وقد اشتملت أهم الاجتماعات الدورية للجنة التربية والتعليم العالي خلال الدورة التشريعية الأولى، ومن خلال الجدول رقم (٢٤)، يبين اجتماعات لجنة التربية والتعليم العالي خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠)^(٤٠).

ت	تاريخ الاجتماع	مكان الاجتماع	الموضوع
١	٢٠٠٦/٦/٢٦	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة العمل على توصيف اللجنة .
٢	٢٠٠٦/٦/٢٧	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة اعمال اللجنة .
٣	٢٠٠٦/٧/١٥	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة الجانب الأمني للمعلم.
٤	٢٠٠٦/٧/١٦	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة مواضيع تخص الجانب الأمني والاقتصادي للمعلم. -حل مشكلة السكن للمعلم. -إعادة فتح صندوق التكافل الاجتماعي. -تفعيل دور نقابة المعلمين. -تفعيل نظام التغذية المدرسية.
٥	٢٠٠٦/٩/٢٠	بناية مجلس النواب	-إيجاد الية التواصل بين أعضاء اللجنة

	العراقي (لجنة التربية والتعليم).		والوزارات المعنية. -النظر في قانون الخدمة الجامعية وقانون التعليم العالي. -موضوع المركزية لإدارة الجامعات.
٦	٢٠٠٦/١٠/٣ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-مناقشة موضوع تطوير المناهج الدراسية. -العمل على توزيع أعضاء اللجنة على لجنتين فرعيتين للتربية والتعليم العالي.
٧	٢٠٠٦/١١/٢٨ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-مناقشة وعرض قوانين استحداث جامعات في العراق بما تخص جامعة (ميسان والمثنى والنهرين).
٨	٢٠٠٧/١/١١ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-مناقشة ميزانية عام ٢٠٠٧ للتربية والتعليم. -متابعة عمل وزارة العلوم والتكنولوجيا.
٩	٢٠٠٧/١/١٥ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-متابعة المديريات والاقسام التابعة في المحافظات العراق كافة عن طريق تخصيص كل عضو من أعضاء اللجنة على محافظة او أكثر للتنسيق مع الجهات المعنية. -استضافة وزير التعليم العالي (عبد ذياب العجيلي)، لمناقشة الموازنة لعام ٢٠٠٧.
١٠	٢٠٠٧/٣/١٤ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-مناقشة قانون المجمع العلمي العراقي. -مناقشة خطة عمل اللجنة وتفاصيل عملها. -مناقشة الية دخول طلبة الصفوف المنتهية لكافة المراحل للامتحانات الوزارة.
١١	٢٠٠٧/٤/٢ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		-طرح موضوع مناقشة قانون المجمع العلمي العراقي.
١٢	٢٠٠٧/٥/٩ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).		- استقبال وفد من نقابة المعلمين في مقر

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
 كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
 أ.د. علي محمد كريم المشهداني

		والتعليم).	اللجنة لدعم المطالب التي يقدموها.
١٣	٢٠٠٧/٦/٦	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-ضوابط التعيين في وزارة التربية. -مناقشة موضوع مخصصات المعلمين والمدارسين.
١٤	٢٠٠٧/٧/١٨	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة القضايا الواردة الى اللجنة بخصوص أوضاع التربية والتعليم العالي. -استضافة السيد نائب رئيس الوزراء (سلام الزوبعي)، بخصوص قضايا التربية والتعليم. -مفاتحة وزارتي التربية والتعليم بأعلام اللجنة باي تغيير يحدث في مناصب الوزارتين.
١٥	٢٠٠٧/٩/٦	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مراجعة قوانين منحة الطلبة الخاصة بطلبة التربية وطلبة التعليم العالي: المحالة الى اللجنة.
١٦	٢٠٠٧/٩/١٨	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة موضوع تحويل دراسة البورد العربي للاختصاصات الطبية من وزارة التعليم الى وزارة الصحة. -طرح ومناقشة مشكلة الأطباء العراقيين خارج العراق.. - من الضروري في إعطاء الفرصة للأساتذة أصحاب الخبرة من المحالين الى التقاعد والحاقهم الى الجامعات كأساتذة متمرسين في أداء أعمالهم والقاء المحاضرات على طلبة الجامعات. - العمل في التأكيد على التحقيق في وثائق المقبولين للدراسة الجامعية.
١٧	٢٠٠٧/١٠/٤	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة مقترح اتفاقية الأطفال العراقيين.
١٨	٢٠٠٧/١٠/٦	بناية مجلس النواب	-مناقشة قانون الخدمة الجامعية، والعمل في

	العراقي (لجنة التربية والتعليم).	جميع تفاصيله لأنه يشمل اهم شريحة تخدم المجتمع والدولة.
٢٠	٢٠٠٧/١٠/٣١ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-انها مناقشة قانون الخدمة الجامعية. - مناقشة موضوع وأسباب توقف البعثات الدراسية الى الخارج عام ٢٠٠٧. -انصاف حملة الشهادات العليا المتضررين السياسيين.
٢١	٢٠٠٨/١/٥ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-بعد انها ومناقشة قانون الخدمة الجامعية ومقترحات مجلس الوزراء بشمول الأساتذة بتفاصيل قانون الخدمة.
٢٢	٢٠٠٨/٢/٦ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة مقترح مجلس الوزراء بشمول أساتذة الجامعات بقانون سلم الرواتب.
٢٣	٢٠٠٨/٤/٢٣ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة شمول موظفي وزارة التربية بقانون الخدمة الجامعية. - مناقشة تعديل قانون وزارة التربية العراقية. -نقل اشراف الكلية المفتوحة الى التعليم العالي. -مناقشة موضوع وقضية المطابع العراقية التابعة الى القطاع الحكومي والأهلي في العراق. - العمل على اجراء الامتحانات الوزارية في الجامعات للعام ٢٠٠٨. - مناقشة موضوع اختيار مراكز تصحيح وتدقيق الدفاتر الامتحانية للعام ٢٠٠٨.
٢٤	٢٠٠٨/٥/٢٣ بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة مواضيع وأمر تخص الواقع التربوي من الناحية اللوجستية وجاهزية البنى التحتية المدرسية وقواطع المديریات في المحافظات

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
أ.د. علي محمد كريم المشهداني

العراقية.			
٢٥	٢٠٠٨/٧/٢٠	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة قانون المجمع العلمي العراقي. -مناقشة قانون منحة الطلبة للمراحل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية والمراحل طلبة الجامعات العراقية بكافة فروعها وتخصصاتها. -مفاتحة الوزارات والمؤسسات المعنية بخصوص الموازنة التكميلية لهذه الوزارات.
٢٦	٢٠٠٩/١/١٥	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-العمل والتأكيد حول مناقشة قانون محو الامية الذي يخص شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي.
٢٧	٢٠٠٩/٢/٥	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	- مناقشة قانون التعليم المهني. -العمل على تقييم المدراء العاملين في وزارة التربية. -العمل على تحضير ورشة عمل مع السفارة الألمانية.
٢٨	٢٠٠٩/٥/١٧	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	- مناقشة حول وضع الية لأجراء الامتحانات النهائية للطلاب خارج العراق للدراسات الابتدائية والمتوسطة والثانوية. -مناقشة موضوع انتخابات نقابة المعلمين. -وضع الية مهنية للملحق الثقافي للسفارة العراقية في بريطانيا. -مناقشة موضوع البعثات الدراسية. -تشكيل لجنة لعقد مؤتمر لجنة التربية والتعليم مع مجلس المحافظات.
٢٩	٢٠٠٩/٧/٢٢	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-استضافة وزير التعليم العالي (عبد ذياب العجيلي)، ومناقشة موضوع القبولات في الجامعات العراقية واستيعاب الطلبة من خريجي المراحل الدراسية للصف السادس الاعدادي لسن (٢٠٠٩).

٣٠	٢٠١٠/١/٥	لجنة التربية والتعليم	-مناقشة مشكلة التوصيف الوظيفي لدى وزارة التربية والعمل في الية نظامية للتخصصات وتوظيفها كلا ضمن تخصصه وتوصيفه الوظيفي.
٣١	٢٠١٠/٢/٨	بناية مجلس النواب العراقي (لجنة التربية والتعليم).	-مناقشة موازنة وزارة التربية وموازنة وزارة التعليم العالي للعام (٢٠١٠) ^(٤١) .

رابعاً: القوانين التخصصية التي تم اقتراحها في لجنة التربية والتعليم العالي:

لعل هذه المهمة هي محور تشكيل اللجنة الأساسي كون مهمة المجلس عموماً هي مهمة تشريعية بالدرجة الأساس أي أنه يسن القوانين والتشريعات التي من أهمها تنظيم العلاقة والتعاطي بين أبناء المجتمع أو بين المجتمع أو بين المجتمع والدولة بشكل عام، ومن أهم ما يسند إلى اللجنة من مهام تشريعية هو اعداد ومناقشة مشاريع القوانين المعدة من قبل اللجنة أو التي تحال إليها من قبل مجلس الوزراء أو أعضاء مجلس النواب أو الوزارات والمراكز البحثية ذات الاختصاص^(٤٢)، إذ إن من صميم عمل اللجنة هو النظر في المعاهدات والمبادرات الدولية والإقليمية ومدى أهمية هذه الأعمال ومتابعة الإجراءات المترتبة عليها والتي تدخل ضمن نطاق التربية والتعليم العالي في العراق، ناهيك عن مسؤولية مراجعة وتقويم التشريعات السابقة واجراء التعديلات المناسبة عليها بما يتلائم مع مقتضيات النهوض بالنظام التربوي والتعليمي في العراق، وفي ادناه الجدول رقم (٢٥)، يبين أهم المشاريع والقوانين المحالة إلى لجنة التربية والتعليم خلال الدورة التشريعية الأولى ومراحل تشريعها (٢٠٠٦-٢٠١٠)^(٤٣).

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
 كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
 أ.د. علي محمد كريم المشهداني

ت	مشروع قانون	جهة وروده	اللجنة المحال اليها	تاريخ الإحالة	تاريخ المصادقة
١	- قانون التعديل السابع لقانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤٠)، لسنة ١٩٨٨.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	لجنة التربية والتعليم.	٢٣/٨/٢٠٠٦	صدق في ٢٢/٢/٢٠٠٧
٢	- مقترح قانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية.	اللجنة القانونية	لجنة التربية والتعليم.	٦/٩/٢٠٠٦	لم يصادق: بسبب عدم الاتفاق عليه مع وزارة التعليم العالي ووزارة المالية من حيث الصرف.
٣	- مقترح قانون توزيع قطع الأراضي على شريحة الأساتذة الجامعيين.	لجنة التربية والتعليم العالي.	لجنة التربية والتعليم.	٨/١٠/٢٠٠٦	لم يصادق : اذ لم يكن هناك تخصيص قطيع ارضي مع المحافظات لتخصيص هذه المساحات من الأراضي.
٤	- مقترح قانون تعديل قانون الكليات والجامعات الاهلية المرقم (١٣)، لسنة ١٩٩٦.	مجلس النواب العراقي.	لجنة التربية والتعليم.	٢٨/٥/٢٠٠٧	لم يصادق : بسبب بعض الكليات التي لم تكن من ضمن الجودة العلمية من حيث الرصانة واستحصال الموافقات الرسمية: حيث اغلب المعاهد الاهلية كانت غير مجازة.

٥	-مشروع قانون الحوانيت المدرسية.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	لجنة التربية والتعليم.	٢٠٠٧/٧/٢٢	صدق في ٢٠٠٩/١٢/٢١
٦	-مشروع قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤)، لسنة ١٩٦٠، المادة (٥٠).	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب	لجنة التربية والتعليم واللجنة القانونية.	٢٠٠٨/٩/١١	صدق في ١١/٨/٢٠٠٩
٧	-مقترح قانون الهيئة العليا لمحو الامية الالزامي.	لجنة التربية والتعليم.	اللجنة القانونية، اللجنة المالية	٢٠٠٩/٢/٧	لم يصدق: بسبب كانت هناك مطالبات بان يضمن ضمن عمل الوزارة بفتح مديرية تابعة لوزارة التربية.
٨	-مقترح التعديل الأول لقانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣)، لسنة ٢٠٠٨.	لجنة التربية والتعليم.	اللجنة المالية، اللجنة القانونية.	٢٠٠٩/٤/٢٧	لم يصدق: لم يكن هناك تضمين لبعض فقرات القانون الذي يخدم شريحة مهمة من المجتمع العراقي ومن ضمنها فترة التقاعد للأستاذ الجامعي بان يصل الى ٦٥ سنة وبعدها الى التقاعد.
٩	-مشروع قانون وزارة التربية.	لجنة التربية والتعليم.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب.	٢٠٠٩/٥/٣	لم يصدق: كانت هناك اختلاف حول موضوع

لجنة التربية والتعليم ونشاطها التخصصي في مجلس النواب العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٠).
 كريم نوري عبد الله محيسن الدليمي
 أ.د. علي محمد كريم المشهداني

					(١٥٠,٠٠٠) الف، المقطوعة الى المعلمين والكادر التربوي عموماً:
١٠	-مقترح قانون المدارس الأهلية في العراق.	مجلس النواب العراقي	لجنة التربية والتعليم، اللجنة المالية، القانونية	٢٠٠٩/٧/١٢	صدق في ٢٠٠٩/٧/٢٦
١١	-مقترح قانون جامعة الامام ابي حنيفة النعمان	مجلس النواب العراقي.	لجنة التربية والتعليم.	٢٠٠٩/٩/١٦	صدق في ٢٠١٠/١/١٣
١٢	-قانون سلم الرواتب للمعلمين والمدرسين.	لجنة التربية والتعليم.	وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب.	٢٠٠٩/٩/٢٦	لم يصدق: بسبب اعتراض بعض النواب حول القانون لأنه لم يضمن ضمن جدول موازنة ٢٠٠٦ للدولة:
١٣	-مشروع قانون التعديل الثاني لقانون كلية صدام لأعداد الأئمة والخطباء والدعاة رقم (١٩)، لسنة ١٩٩٧.	لجنة التربية والتعليم.	لجنة الأوقاف والشؤون الدينية، واللجنة القانونية.	٢٠٠٩/١٠/١	-صدق في ٢٠٠٩/١٠/١

يظهر للباحث مما سبق: انه لابد من تزويد اللجان بكافة الوسائل الفنية اللازمة لقيامها بوظيفتها التشريعية والرقابية، وذلك لغرض أداء اعمالها ويمكنها من ممارسة اختصاصها على أكمل وجه، لذلك تقوم المجالس النيابية على مساندة اللجان في أدائها لمهامها عن طريق تزويدها بكافة الوثائق والبيانات والمعلومات، والأبحاث والدراسات التي تتضمن نجاحها في دراسة ومناقشة كافة الجوانب والموضوعات التي تساعدها على اعداد التقارير التي تقدمها الى المجلس، ومن خلال اطلاع الباحث على عمل اللجان لاسيما التربية والتعليم، يمكن ان نسجل قصور واضح في توسيع طاقم العمل في اللجان، على أن يشمل

أعضاء اللجنة (مقرر لجنة وباحث قانوني ومساعد اداري)، وتحديد جدول زمني لاجتماعات اللجان والمواضيع التي ينص عليها وانجازها خلال فترة تشريعها، وهو ما يرتبط بأعداد أجندة تشريعية لمجلس محدد، حسب الأولويات المتفق عليها لكل دورة تشريعية قائمة.

الخاتمة :

شكلت لجنة التربية والتعليم لذات المدة أحد الأطر المؤسسية المهمة التي سعت الى معالجة واقع التربية والتعليم في مرحلة اتسمت بالتعقيد السياسي والأمني والتحول المؤسسي، لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، فقد اضطلعت اللجنة بدور تشريعي ورقابي وتبادل الأفكار، اذ عكست طبيعة المرحلة ومتطلبات إعادة بناء النظام التعليمي في العراق، لذلك خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي:

أولاً: عملت اللجنة على مناقشة عدد من مشروعات ومقترحات القوانين ذات الصلة بالقطاع التربوي والتعليمي.

ثانياً: أسهمت اللجنة في تهيئة البيئة التشريعية اللازمة لتنظيم عمل وزارتي التربية والتعليم العالي.

ثالثاً: عملت اللجنة على مراجعة بعض التشريعات النافذة بما ينسجم مع المتغيرات الجديدة.

رابعاً: عملت اللجنة على التواجد في عمل ومناقشة الموازنة او الموازنات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم العالي، من خلال التركيز على ابدأ الملاحظات والمقترحات التي تخص ذات القطاع.

خامساً: كما مارست لجنة التربية والتعليم دورها من خلال عقد الاجتماعات الدورية، وتنظيم جلسات الاستضافة التي شملت وزراء التربية والتعليم العالي، ووكلاء الوزارتين.

سادساً: حرصت اللجنة على حل مشكلات المناهج الدراسية، وأوضاع الأبنية المدرسية، ونقص الملاكات التعليمية، وقضايا الامتحانات وقضايا التسرب المدرسي.

سابعاً: عملت اللجنة على متابعة الأداء الإداري والمالي للمؤسسات التعليمية، واسهمت هذه الاستضافات في تشخيص مكامن الخلل وبلورة توصيات قدمت الى رئاسة مجلس النواب العراقي والجهات التنفيذية.

المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة

١-محاضر مجلس النواب العراقي:

١-محاضر مجلس النواب العراقي، الجلسة رقم (١)، ٢٢ نيسان ٢٠٠٦، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مجلس النواب.

٢-محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الأولى، الجلسة رقم (١٦)، من يوم الاحد ، ٢٥ /٦ /٢٠٠٦.

٣-محاضر مجلس النواب العراقي، الجلسة رقم (١٦)، الاحد ٢٥ حزيران ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦.

٢-وثائق إنجازات مجلس النواب العراقي:

١-مجلس النواب العراقي، إنجازات ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٧.

٢-مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تقرير الدورة التشريعية الأولى، بغداد، ٢٠٠٦.

٣-مجلس النواب العراقي، إنجازات ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨.

٤-مجلس النواب العراقي، تقرير الدورة التشريعية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لجنة التربية والتعليم العالي، الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠٠٩.

٥-مجلس النواب العراقي، إنجازات (٢٠٠٧، ٢٠١٠)، بغداد ، ٢٠٠٩.

٦-تقرير الدورة التشريعية الأولى، مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ٢٠٠٨.

٣-وثائق متنوعة منشورة:

١-النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، الفصل الثاني عشر، لجان المجلس، الدائرة الإعلامية، ط٩، بغداد، ٢٠٢٣.

٢- المادة (٧٥)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد ، ٢٠٢٣.

٣- المادة (٧٦)، _____

٤-المادة (٧٧)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢.

٥- المادة (٧٨)، _____.

٦- المادة (٨١)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، ط٩، ٢٠٢٣.

٧-المادة (٨٢)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢.

٨- المادة (٨٣)، _____.

٩- المادة (٨٤)، _____.

١٠- المادة (٧٥)، _____.

١١- المادة (١١٦)، _____.

١٢- المادة (١١٥)، _____.

١٣- المادة (٨٧)، _____.

١٤-دليل القوانين العراقية، رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، المعدل ٢٠٠٨ ، المادة رقم (١٣).

ثانيا: الكتب العربية:

- ١- عادل حسن دفار، بيانات عن لجنتي التربية والتعليم العالي النيابيتين، ٢٠٠٦-٢٠٢١، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية -قسم البحوث روفة احاطة، ٢٠٢٢.
- ٢- احمد سيعفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.
- ٣- إسماعيل فاضل حلواص ادم الشمري، الطبيعة القانونية لقرارات مجلس النواب العراقي، (دراسة مقارنة)، كلية القانون -جامعة النهرين، ٢٠١٥.
- ٤- اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، بيروت، ٢٠١١.
- ٥- عبد الله عوض المطيري، سلطات مجلس الامة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان -الأردن، ٢٠١٢.

ثالثا: البحوث المنشورة:

- ١- مها بهجت يونس، دور النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في تفعيل الأداء البرلماني، بحث منشور في مجلة كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٦، العدد ٤، ٢٠١٢.
- ٢- عمار رحيم عبيد، ومحمد مهدي صالح، اللجان البرلمانية، مجلة البحوث النيابية، العدد الخامس، مجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٣.

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- ١- المفوضية العليا للانتخابات، مجلس النواب العراقي، الموقع الرسمي للمفوضية العليا :

<http://ahabobi.blogspot.com> education@parliament.iq

الهوامش:

- (١) عادل حسن دفار، بيانات عن لجنتي التربية والتعليم العالي النيابيتين، ٢٠٠٦-٢٠٢١، مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث والدراسات النيابية -قسم البحوث روفة احاطة، ٢٠٢٢، ص ١.
- (٢) عمار رحيم عبيد، ومحمد مهدي صالح، اللجان البرلمانية، مجلة البحوث النيابية، العدد الخامس، مجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٦٩.
- (٣) إسماعيل فاضل حلواص ادم الشمري، الطبيعة القانونية لقرارات مجلس النواب العراقي، (دراسة مقارنة)، كلية القانون -جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ٣٣.
- (٤) عمار رحيم عبيد، المصدر السابق، ص ٦٧.
- (٥) اثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، ط١، بيروت، ٢٠١١، ص ٩٥؛ عمار رحيم عبيد، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (٦) النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، الفصل الثاني عشر، لجان المجلس، الدائرة الإعلامية، ط٩، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٣٦.

- (٧) عمار رحيم عبيد، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٨) ينظر: المادة (٧٥)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٤٠.
- (٩) ينظر: المادة (٧٦)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، ط ٩، بغداد، ٢٠٢٣، ص ٤١.
- (١٠) عمار رحيم عبيد، المصدر السابق، ص ٧٠؛ المادة (٧٧)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤١.
- (١١) ينظر: المادة (٧٨)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤١.
- (١٢) ينظر: المادة (٨١)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، ط ٩، ٢٠٢٣، بغداد، ص ٤٢.
- (١٣) عمار رحيم عبيد، المصدر السابق، ص ٧١؛ المادة (٨٢)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٢.
- (١٤) ينظر: المادة (٨٣)، النظام الداخلي لمجلس النواب، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٢.
- (١٥) ينظر: المادة (٨٤)، النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٣.
- (١٦) عبد الله عوض المطيري، سلطات مجلس الامة الكويتي تجاه البرنامج الحكومي، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان -الأردن، ٢٠١٢، ص ٦٧.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.
- (١٨) التبليغات القضائية (١-يقوم بمهمة التبليغ مباشر والمحاكم ويجوز ان يقوم بها رجال الشرطة او غيرهم ممن يعينهم وزير العدل بتعليمات يصدرها، كما يجوز بأذن من محاكم اجراء التبليغ برسالة رسمية من المحكمة بواسطة البريد الرسمي المسجل المرجع باستثناء تبليغ عريضة الدعوة والحكم: للمزيد ينظر: دليل القوانين العراقية، رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، المعدل ٢٠٠٨، المادة رقم (١٣)، ص ١٢.
- (١٩) ينظر: المادة (٧٥)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٠.
- (٢٠) عمار رحيم عبد، المصدر السابق، ص ٧٥.
- (٢١) ينظر: المادة (١١٦)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٨٣.
- (٢٢) ينظر: المادة (١١٥)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٨٤.
- (٢٣) مها بهجت يونس، دور النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي في تفعيل الأداء البرلماني، بحث منشور في مجلة كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد ٣٦، العدد ٤، ٢٠١٢، ص ٢٤٧.
- (٢٤) ينظر: المادة (٨٧)، من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٤.
- (٢٥) مجلس النواب العراقي، إنجازات ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٩.
- (٢٦) عادل حسن دفار، المصدر السابق، ص ١.
- (٢٧) محمود المشهداني: هو محمود داود سلمان موسى زهير المشهداني، ولد عام ١٩٤٨م، ببغداد، وقد ذكر المشهداني على لسانه اثناء التصويت عليه رئيسا لمجلس النواب العراقي عام (٢٠٠٦)، انه اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في بغداد وتحديدا في مدينة الكاظمية، ثم لتحق بكلية الطب عام ١٩٦٦، وحصل على شهادة البكالوريوس ثم تخرج برتبة ملازم اول طبيب عام ١٩٧٢، ليعمل طبيبا في الجيش العراقي، وقد تدرج الى رتبة رائد في الجيش والقي القبض عليه قبل الحرب العراقية الإيرانية، وسجن سنتان وافرج عليه عام (١٩٩٣)، ثم بعد الاحتلال ٢٠٠٣، من المؤسسين لكتلة جبهة التوافق وخوض الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦، حيث تم انتخابه رئيسا لمجلس النواب العراقي لغاية عام

- ٢٠٠٩ وقد استقالته ومن ثم شارك في انتخابات عام ٢٠٢١، انتخب رئيساً للبرلمان في ٣١ /٧/ ٢٠٢٤، (وقد انتهاء اخر عمل له في رئاسة المجلس بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٥) ؛ محاضر مجلس النواب العراقي، الجلسة رقم (١)، ٢٢ نيسان ٢٠٠٦، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مجلس النواب، ص ٢.
- (٢٨) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الأولى، الجلسة رقم (١٦)، من يوم الاحد ، ٢٥ /٦/ ٢٠٠٦، ص ٨.
- (٢٩) مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تقرير الدورة التشريعية الأولى، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢.
- (٣٠) مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، تقرير الدورة التشريعية الأولى، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢-٣.
- (٣١) مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، المصدر السابق، ص ٣.
- (٣٢) محاضر مجلس النواب العراقي، الجلسة رقم (١٦)، الاحد ٢٥ حزيران ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٨؛ عادل حسن دفار، المصدر السابق، ص ١-٢.
- (٣٣) المفوضية العليا للانتخابات، مجلس النواب العراقي، الموقع الرسمي للمفوضية العليا : <http://ahabobi.blogspot.com> education@parliament.iq
- (٣٤) اللجان الدائمة: وقد اوكل لكل منها المهام التي تضطلع بها في مساعدة المجلس للقيام بدوره التشريعي والرقابي، او تقوم اللجان البرلمانية الدائمة داخل المجلس بدور فعال في ترسيخ هذه التشريعات والقوانين المهمة، حيث يحيل رئيس المجلس مشروعات القوانين المقدمة قبل السلطة التنفيذية الى اللجان المتخصصة لدراستها وابداء الرأي فيها قبل عرضها على المجلس على المجلس لمناقشتها، اذ تقدم هذه اللجان تقارير حول أداء الجهاز التنفيذي في مؤسسات الحكومة وتطرح مشاريع ومقترحات حول تفصيل هذا الجهاز حيث اعطى النظام الداخلي للمجلس الحق للجان باقتراح القوانين الى جانب اقتراحات مشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء في المجلس، لكل لجنة دائمة الحق باقتراح القوانين ذات العلاقة باختصارها وفقاً للضوابط التي ينص عليها هذا النظام: للمزيد ينظر، احمد سيعفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، ط١، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٣٨.
- (٣٥) تقرير الدورة التشريعية الأولى، مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، د-ت، ص ٥.
- (٣٦) مجلس النواب العراقي، إنجازات ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٨.
- (٣٧) مجلس النواب العراقي، إنجازات ٢٠٠٦، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٠.
- (٣٨) تقرير الدورة التشريعية الأولى، مجلس النواب العراقي (٢٠٠٦-٢٠١٠)، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٣٩) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى وثائق، مجلس النواب العراقي، تقرير الدورة التشريعية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لجنة التربية والتعليم العالي، الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١٩.
- (٤٠) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى ، مجلس النواب العراقي، تقرير الدورة التشريعية الأولى، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لجنة التربية والتعليم العالي، الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٢١.

(٤١) الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على وثائق، مجلس النواب العراقي، إنجازات (٢٠٠٧، ٢٠١٠)، بغداد ، ٢٠٠٩، ص١٤٦؛ تقرير الدورة التشريعية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مجلس النواب العراقي، لجنة التربية والتعليم العالي، ص٢٧-٤٠.

(٤٢) تقرير لجنة التربية والتعليم العالي، مجلس النواب العراقي، الدورة التشريعية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ص٦.

(٤٣) تقرير لجنة التربية والتعليم ، (٢٠٠٦-٢٠١٠)، المصدر السابق، ص١٥-١٦.